HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2024 = 0.44

عنوان البحث

العلاقات الاستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية: التطور التاريخي، ملامح الشراكة، وسيناريوهات المستقبل

عميد ركن/ خليفة محمد سالم محمد الكعبي[1]، أ.د. ياسر عبد الرسول الشاعر[1]، لواء أ ح/ محمد عبد الخالق قشقوش[1]

[1] باحث، دولة الإمارات العربية المتحدة.

HNSJ, 2026, 7(11); https://doi.org/10.53796/hnsj711/56

المعرف العلمي العربي للأبحاث: https://arsri.org/10000/711/56

تاريخ الاستقبال: 2026/10/15م تاريخ القبول: 2026/10/22م تاريخ النشر: 2026/11/01م

المستخلص

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقات الاستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، ليس فقط من زاوية التبادل التجاري، وإنما من منظور استراتيجي يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستثمارية والطاقوية والتكنولوجية والثقافية، وتتبع أهمية الدراسة من التحول النوعي الذي شهدته العلاقة من الاتصالات الدبلوماسية عام 1984م إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام 2018م، في وقت يتصاعد فيه التنافس الأمريكي الصيني، وتمتد الدراسة حتى سبتمبر 2026م لتشمل زيارتي مايو 2024م وأبريل 2026م.

هدفت الدراسة إلى رصد المراحل التاريخية للعلاقة، وتحليل ملامح الشراكة وتحدياتها، واستشراف مستقبلها حتى عام 2035م، عبر توظيف المنهج التاريخي والوصفي التحليلي وتحليل المضمون والمنهج الاستشرافي، والنظريتين الليبرالية الجديدة والبنائية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العلاقة انتقلت من «كثافة كمية» إلى «تحول نوعي»، وأن السلوك الإماراتي تجاه الصين أقرب إلى التنويع الذكي للشركاء منه إلى التحوط التقليدي، وأن سيناريو «الشراكة المتوازنة والمحكومة» هو الأرجح حتى عام 2035م، مع إمكانية الانتقال إلى «الشراكة الابتكارية»، وقدمت الدراسة الملامح الرئيسية لاستراتيجية مقترحة لإدارة الشراكة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الإماراتية الصينية، الشراكة الاستراتيجية الشاملة، تنويع الشراكات، مبادرة الحزام والطريق، سيناريوهات المستقبل.

RESEARCH TITLE

Strategic Relations between the United Arab Emirates and the People's Republic of China: Historical Development, Features of the Partnership, and Future Scenarios

Khalifa Mohammed Salem Mohammed Al Kaabi[1], Yasser Abdel Rasoul Al Shaer[1], Mohammed Abdel Khaleq Qashqoush[1]

[1] Researcher, United Arab Emirates

HNSJ, 2026, 7(11); https://doi.org/10.53796/hnsj711/56
Arabic Scientific Research Identifier: https://arsri.org/10000/711/56

Received at 15/10/2026 **Accepted at 22/10/2026** **Published at 01/11/2026**

Abstract

This study analyzed the strategic relations between the United Arab Emirates and the People's Republic of China, not only from the perspective of trade exchange, but through a strategic lens encompassing political, economic, investment, energy, technological and cultural dimensions. The significance of the study stems from the qualitative transformation of the relationship from diplomatic contacts in 1984 to a comprehensive strategic partnership in 2018, at a time of intensifying U.S.–China rivalry. The study extends until September 2026 to include the visits of May 2024 and April 2026.

The study aimed to trace the historical stages of the relationship, analyze the features and challenges of the partnership, and foresee its future through 2035, employing the historical, descriptive-analytical, content-analysis and foresight methods, together with neoliberal institutionalism and constructivism.

Among the key findings of the study is that the relationship has moved from "quantitative density" to "qualitative transformation"; that UAE behavior toward China is closer to smart diversification of partners than to traditional hedging; and that the "balanced and governed partnership" scenario is the most likely through 2035, with a possible transition toward an "innovation partnership". The study presented the main features of a proposed strategy for managing the partnership.

Keywords: UAE–China Relations, Comprehensive Strategic Partnership, Diversification of Partners, Belt and Road Initiative, Future Scenarios.

مقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة أعادت تشكيل أنماط العلاقات بين الدول، فلم تعد الشراكات الدولية تُبنى حصراً على الاعتبارات السياسية التقليدية، وإنما أصبحت الطاقة والاستثمار والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والبنية التحتية مكونات رئيسية في تحديد قوة العلاقات الثنائية ومكانتها، وفي هذا الإطار برزت جمهورية الصين الشعبية بوصفها إحدى القوى الكبرى الأكثر تأثيراً في الاقتصاد والسياسة الدوليين، بينما انتقلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عقود قليلة من دولة حديثة التأسيس إلى مركز اقتصادي ومالي ولوجستي ذي حضور دولي متزايد، فتطورت العلاقات بينهما من الاتصالات الدبلوماسية التي بدأت في الأول من نوفمبر 1984م إلى الشراكة الاستراتيجية عام 2012م، ثم إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة في يوليو 2018م، وصولاً إلى زيارة ولي عهد أبوظبي إلى بكين في أبريل 2026م وما شهدته من توقيع (24) مذكرة تفاهم.

في هذا السياق تبرز دولة الإمارات كنموذج لدولة متوسطة الحجم استطاعت أن تبني شراكة واسعة مع قوة كبرى صاعدة، دون أن تتخلى عن شبكة علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة والقوى الغربية؛ إذ يعكس تطور العلاقة مع بكين اتجاهاً إماراتياً نحو تنويع الشركاء وتعظيم هامش الاستقلال في السياسة الخارجية، وهو اتجاه يطرح أسئلة حول قدرة هذه الشراكة على الاستمرار والتطور في ظل التنافس المتصاعد بين القوتين الكبريين.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في التحول النوعي الذي شهدته العلاقات الإماراتية الصينية من العلاقات الدبلوماسية التقليدية إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وما صاحب ذلك من توسع في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والاستثماري. وتبرز الإشكالية في مدى قدرة هذه الشراكة على تجاوز إطار التعاون الثنائي إلى شراكة مؤثرة في التوازنات الإقليمية والدولية، في ظل تصاعد التنافس الأمريكي الصيني وتداخل المصالح الاقتصادية والتكنولوجية مع اعتبارات الأمن القومي، كما تطرح تحدي قدرة دولة الإمارات على تعميق علاقاتها مع الصين مع الحفاظ على شراكاتها الاستراتيجية الغربية، ومن ثم تسعى الدراسة إلى تحليل أبعاد هذه العلاقات وتحدياتها، واستشراف سيناريوهات مستقبلها حتى عام 2035.

تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما المقصود بالشراكة الاستراتيجية الشاملة وتنويع الشراكات، وما المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الإماراتية الصينية؟

2. ما ملامح الشراكة الاستراتيجية الإماراتية الصينية في مجالاتها المختلفة، وما التحديات التي تواجهها؟

3- كيف يمكن أن تتطور العلاقات الإماراتية الصينية حتى عام 2035م، وما الملامح الرئيسية للاستراتيجية المقترحة لإدارتها؟

المجال الزماني والمكاني للدراسة

1- المجال الزماني: من نوفمبر 1984م، تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية، حتى سبتمبر 2026م، مع امتداد استشرافي حتى عام 2035م.

2. المجال المكاني: دولة الإمارات العربية المتحدة – جمهورية الصين الشعبية، مع عدم عزل العلاقة عن نطاقها الإقليمي والدولي، ولا سيما منطقة الخليج العربي ومبادرة الحزام والطريق والعلاقات الصينية العربية.

أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها بالتحليل نموذجاً متقدماً للعلاقة بين قوة دولية صاعدة ودولة خليجية استطاعت بناء نفوذ اقتصادي ودبلوماسي يتجاوز حدود قدراتها الديموغرافية والجغرافية، وتعالج الدراسة موضوعاً يرتبط ارتباطاً مباشراً بما يُعرف بـ«دبلوماسية الشراكات» في السياسة الخارجية الصينية، وكيفية استجابة الدول الخليجية لها، وهو من الحقول التي ما زالت تحتاج إلى دراسات تطبيقية في السياق العربي.

كما تسعى الدراسة إلى تحديد القطاعات المرشحة لقيادة الشراكة مستقبلاً، كالذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الحيوية والخدمات اللوجستية، وتقدم لصناع القرار والمؤسسات الاقتصادية قراءة استشرافية للفرص والتحديات المرتبطة بتطور العلاقة، بما يمنحها قيمة توثيقية وعلمية وتطبيقية.

أهداف الدراسة

1. رصد المراحل التاريخية للعلاقات الإماراتية الصينية منذ عام 1984م حتى عام 2026م.

2. تحليل ملامح الشراكة الاستراتيجية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاستثمارية والطاقوية والتكنولوجية والثقافية، وبيان التحديات التي تواجهها.

3. استشراف سيناريوهات مستقبل العلاقات حتى عام 2035م، وتقديم الملامح الرئيسية لاستراتيجية مقترحة لتعظيم مكاسبها.

مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج: المنهج التاريخي، وتم استخدامه في تتبع تطور العلاقات منذ عام 1984م وتحليل المحطات والزيارات والاتفاقيات التي شكّلت مسارها، والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع الشراكة في أبعادها المختلفة، ومنهج تحليل المضمون في تحليل البيانات المشتركة والتصريحات الرسمية، والمنهج الاستشرافي القائم على بناء السيناريوهات عند دراسة مستقبل العلاقات حتى عام 2035م، كما اعتمدت الدراسة على النظرية الليبرالية الجديدة التي ترتكز على المصالح المتبادلة والمؤسسات بوصفها أساساً للتعاون الدولي، والنظرية البنائية التي ترتكز على دور الثقة والإدراك المتبادل في بناء العلاقات بين الدول.

محاور الدراسة

1. المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

2. المحور الثاني: ملامح الشراكة الاستراتيجية الإماراتية الصينية وتحدياتها.

3. المحور الثالث: سيناريوهات المستقبل والملامح الرئيسية للاستراتيجية المقترحة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الإطار المفاهيمي:

أولاً: مفهوم الشراكة الاستراتيجية:

1. اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الشراكة الاستراتيجية تبعاً لاختلاف زاوية النظر إلى طبيعة التعاون بين الدول وغاياته، ويمكن عرض تعريفاتها في ثلاثة اتجاهات:

أ . الاتجاه الأول: يعرّف الشراكة الاستراتيجية على أنها «إطار للتعاون الاقتصادي طويل المدى».

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشراكة تنشأ حين تتحول المبادلات التجارية والاستثمارية إلى مصالح مستقرة تحتاج إلى إطار دائم يحميها وينظمها، وأن مبادرة الحزام والطريق مثلت الأداة الأبرز للصين في تحويل علاقاتها الاقتصادية بدول الخليج إلى مصالح بنيوية طويلة المدى[1].

ويُعاب على هذا الاتجاه: أنه يختزل الشراكة في بعدها الاقتصادي، ويغفل أن انتظام الحوار السياسي وتراكم الثقة بين القيادات شرط سابق لاستقرار المصالح الاقتصادية ذاتها.

ب . الاتجاه الثاني: يعرّف الشراكة الاستراتيجية على أنها «تنسيق سياسي لا يرقى إلى التحالف».

ويركز هذا الاتجاه على أن الشراكة صيغة وسطى بين العلاقات الاعتيادية والتحالف العسكري، تسمح بالتشاور والتنسيق في القضايا الإقليمية والدولية دون التزامات دفاعية متبادلة، وأن العوامل السياسية، كالاستقرار الداخلي وتقارب الرؤى، هي التي تدفع العلاقات الصينية الخليجية إلى هذا المستوى[2].

ويُعاب على هذه التعريفات: أنها تهمل الأبعاد غير السياسية التي باتت تشكل الثقل الفعلي في الشراكات المعاصرة، كالطاقة والتكنولوجيا والتعليم والتبادل البشري.

جـ . الاتجاه الثالث: يعرّف الشراكة على أنها «شراكة استراتيجية شاملة متعددة المجالات».

ويرى هذا الاتجاه أن وصف الشراكة بالشمول يعني اتساعها إلى السياسة والاقتصاد والطاقة والاستثمار والتكنولوجيا والثقافة والتعليم، مع آليات مؤسسية للمتابعة والتنفيذ، وهي الدرجة الأعلى في سلّم الشراكات الذي تعتمده الدبلوماسية الصينية مع دول المنطقة، وقد ارتقت إليها العلاقات الإماراتية الصينية في يوليو 2018م تتويجاً لمسار بدأ بالشراكة الاستراتيجية عام 2012م[3].

ويُعاب على هذا الاتجاه: أن اتساع المجالات قد يوحي بعمق متساوٍ فيها جميعاً، بينما يكشف الواقع تفاوتاً بين قطاعات بلغت درجة عالية من التشابك وأخرى ما زالت في طور الإعلان والنوايا.

---

[1] عماد قدورة، موقع دول الخليج العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مجلة سياسات عربية، المجلد 11، العدد 63، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، الدوحة، ص ص 1–20.

[2] محمد عبدالله حمد السهيل، دور العوامل السياسية في تعزيز العلاقات الصينية الخليجية: دراسة تحليلية، مجلة الاستواء، العدد 25، 2023، ص ص 145–187.

[3] محمد بن هويدن، الصقر والتنين: العلاقات الصينية–الخليجية من غرباء إلى شركاء، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2025، أبوظبي، ص 12

2. طبقاً لرؤية الباحث:

تتبنى الدراسة تعريف الشراكة الاستراتيجية الشاملة على أنها نمط مؤسسي طويل المدى من التعاون بين دولتين، يقوم على مصالح متقاطعة في مجالات متعددة وآليات منتظمة للحوار والتنفيذ، دون أن يقتضي تحالفاً موجهاً ضد طرف ثالث، ويحتفظ فيه كل طرف باستقلال قراره وشبكة علاقاته الأخرى.

ثانياً: مفهوم تنويع الشراكات:

1. تعددت المفاهيم التي فسرت سلوك الدول المتوسطة في بناء علاقات متزامنة مع قوى كبرى متنافسة، ويمكن عرضها في ثلاثة اتجاهات:

أ . الاتجاه الأول: يفسره على أنه «تحوط استراتيجي»، أي احتفاظ الدولة بعلاقات مع قوتين متنافستين بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بعدم اليقين حول مستقبل ميزان القوى، دون الانحياز الكامل لأي منهما[4].

ب . الاتجاه الثاني: يفسره على أنه «موازنة» بين القوى الكبرى، تحمي من خلالها الدولة مصالحها الوطنية في ظل المنافسة المتزايدة بين واشنطن وبكين، بحيث توزع مجالات التعاون بينهما وفق طبيعة كل مجال[5].

ج . الاتجاه الثالث: يفسره على أنه «تنويع ذكي للشركاء»، يقوم على بناء شبكة علاقات متعددة الاتجاهات تخدم أهداف التنمية والتنويع الاقتصادي، دون أن يكون الدافع الأساسي هو التحسب من صراع القوى، وهو الاتجاه الأقرب إلى تفسير السلوك الإماراتي تجاه الصين[6].

2. طبقاً لرؤية الباحث:

تتبنى الدراسة الاتجاه الثالث، وتصف العلاقة الإماراتية الصينية بأنها «شراكة استراتيجية مرنة»؛ فبكين لا تشترط على أبوظبي فك ارتباطها بشركائها الآخرين، والإمارات لا تتعامل مع الصين باعتبارها بديلاً عن علاقاتها التقليدية، بل ركناً رئيسياً في استراتيجية تنويع الاقتصاد والشراكات الدولية، فيجتمع في العلاقة عنصران قد يبدوان متناقضين: عمق التعاون من جهة، والاستقلال الاستراتيجي لكل طرف من جهة أخرى.

ثالثاً: موقع الإمارات في مبادرة الحزام والطريق:

تُعد مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ عام 2013م الإطار الأوسع الذي تلاقت فيه المصالح الإماراتية والصينية، إذ تهدف إلى ربط الصين بأسواق آسيا وأوروبا وأفريقيا عبر شبكات من الموانئ والطرق والسكك الحديدية والممرات البحرية والمالية[7]، وتحتل الإمارات في هذه المبادرة موقعاً متقدماً بفضل موقعها الجغرافي بين القارات الثلاث، وموانئها ومناطقها الحرة وبنيتها التحتية المتقدمة، ومراكزها المالية واللوجستية التي تجعلها منصة لإعادة التصدير إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا[8]، وقد أصبحت المبادرة أحد مسوغات التحرك الاستراتيجي الصيني في المنطقة، بما يتجاوز البعد التجاري إلى بناء النفوذ الاقتصادي طويل المدى[9].

---

[4] Moza K. Alnuaimi, Analyzing the Current Relationship between the UAE and China: Strategic Hedging or Diversification of Partners?, Master's Thesis, Khalifa University, 2020, Abu Dhabi, p. 741

[5] Mohammed Bin Huwaidin, "UAE's Balancing Strategy Between the United States and China", Middle East Policy, Vol. 31, No. 1, 2024, pp. 88-101.

[6] Moza K. Alnuaimi, op. cit., p. 362

[7] صلاح مصلح أبو ختلة، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: مبادرة الحزام والطريق، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 8، 2023، ص 122

[8] عماد قدورة، مرجع سابق، ص ص 1–20.

[9] سارة محمود غزال، مسوغات التحرك الاستراتيجي الصيني في ظل مبادرة الحزام والطريق: الشرق الأوسط أنموذجاً، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية،

رابعاً: التطور التاريخي للعلاقات الإماراتية الصينية:

يكشف تتبع مسار العلاقات أنها لم تنشأ نتيجة حدث منفرد، وإنما عبر بناء تدريجي للثقة السياسية والمصالح الاقتصادية، ويمكن تقسيمها إلى أربع مراحل:

أ . مرحلة التأسيس الدبلوماسي (1984–2011م): بدأت بإقامة العلاقات الدبلوماسية في الأول من نوفمبر 1984م، ونمت خلالها المبادلات التجارية بالتوازي مع الصعود الاقتصادي الصيني وعملية التنويع الاقتصادي في الإمارات، وظلت العلاقة في معظمها محكومة بمنطق التبادل التجاري والطاقة أكثر من التنسيق السياسي[10].

ب . مرحلة الشراكة الاستراتيجية (2012–2017م): أُعلنت الشراكة الاستراتيجية عام 2012م عقب زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى بكين في مارس من العام نفسه، بعد زيارته الأولى في أغسطس 2009م، ثم توالت زياراته في ديسمبر 2015م، بما يعكس انتقال العلاقة إلى تصور طويل المدى[11].

ج . مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة (2018–2023م): شكلت زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى الإمارات بين 19 و21 يوليو 2018م نقطة تحول تاريخية، إذ كانت أول زيارة لرئيس صيني منذ (29) عاماً، وأُعلن خلالها الارتقاء بالعلاقات إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وأكد البيان المشترك توسيع التعاون في الاقتصاد والتجارة والطاقة والاستثمار والثقافة[12]، ثم جاءت زيارة سموه إلى الصين في يوليو 2019م وفبراير 2022م، واستمرت الاتصالات خلال جائحة كوفيد–19 التي أبرزت أهمية التعاون الصحي وسلاسل الإمداد.

د . مرحلة التعميق النوعي (2024–2026م): جاءت زيارة الدولة في 30 و31 مايو 2024م بالتزامن مع مرور أربعين عاماً على إقامة العلاقات، وشارك خلالها صاحب السمو رئيس الدولة في الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون الصيني العربي[13]، ثم زيارة سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان إلى بكين بين 12 و14 أبريل 2026م، التي التقى خلالها الرئيس الصيني ورئيس مجلس الدولة، وعُقد خلالها مؤتمر ترويج الأعمال الإماراتي الصيني تحت عنوان «من الرؤية إلى القيمة»[14].

الإطار النظري للدراسة:

تتعدد وتتنوع النظريات في علم العلاقات الدولية لتفسير التعاون بين الدول، ولكل نظرية مفاهيمها وافتراضاتها التي تحاول

الجامعة العراقية، العدد 27، 2025، بغداد، ص ص 425–455.

[10] قاسم محمد عبد علي، عباس فاضل علوان، العلاقات الصينية–الخليجية للمدة بين عامي 2001–2012، مجلة المعهد، العدد 10، 2022، ص ص 79–100.

[11] المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي، ولي عهد أبوظبي يختتم زيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية، 14 أبريل 2026، موقع المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mediaoffice.abudhabi (17.Oct 2026)

[12] وزارة الخارجية الإماراتية، البيان المشترك بشأن تأسيس علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، يوليو 2018، موقع وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mofa.gov.ae (17Oct 2026)

[13] الموقع الرسمي لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، UAE, China Presidents Meet in Beijing to Discuss Longstanding Strategic Ties، 30 مايو 2024، الإمارات العربية المتحدة.

URL (.Oct 2026 ..)

[14] وكالة أنباء الإمارات (وام)، UAE–China Business Promotion Conference Explores Strengthening Strategic Partnerships in Trade and Investment، 13 أبريل 2026، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.wam.ae (18Oct 2026)

تقديم تفسير لظواهر العلاقات الدولية، وتُعد النظريتان الليبرالية الجديدة والبنائية في الدراسة هما المفسرتين للشراكة الاستراتيجية الإماراتية الصينية؛ فالأولى تفسر منطق المصالح والمؤسسات، والثانية تفسر منطق الثقة والصورة المتبادلة.

أولاً: النظرية الليبرالية الجديدة (المؤسسية):

تُعد من أبرز النظريات المفسرة للتعاون الدولي في ظل غياب سلطة عليا، وتعتمد ملامحها على مفاهيم المصلحة المشتركة، والمؤسسات الدولية، والاعتماد المتبادل[15].

1. الافتراضات والأفكار الرئيسية:

- التعاون الدولي ممكن ومستدام حين تتوافر مصالح مشتركة بين الدول.
- المؤسسات والاتفاقيات تخفض تكاليف التعاون وتقلل الشك بين الأطراف.
- الاعتماد المتبادل الاقتصادي يرفع كلفة التراجع عن التعاون.
- الشركات والمصارف والجامعات فواعل مؤثرة في العلاقات الدولية إلى جانب الدول.
- المكاسب المطلقة لكل طرف أهم من المقارنة بين مكاسب الطرفين.

2. أهم رواد النظرية: روبرت كيوهين، جوزيف ناي.

3. التطبيق في الدراسة: ظهرت النظرية الليبرالية الجديدة في تحول المصالح التجارية والاستثمارية الإماراتية الصينية إلى أطر مؤسسية، كالبيانات المشتركة ومذكرات التفاهم واتفاقية مبادلة العملات، وفي حضور الشركات وصناديق الاستثمار طرفاً فاعلاً في الزيارات الرسمية، وفي اندماج الإمارات في مبادرة الحزام والطريق بوصفها شبكة مؤسسية واسعة.

ثانياً: النظرية البنائية:

ترى البنائية أن العلاقات الدولية لا تحددها القوة المادية وحدها، بل الأفكار والهويات والتصورات التي تبنيها الدول عن نفسها وعن غيرها عبر التفاعل[16].

1. الملامح الرئيسية للبنائية:

أ . المصالح ليست معطاة سلفاً، بل تتشكل عبر التفاعل بين الدول.

ب . الثقة تُبنى بالتفاعل المتكرر، وتنتج عنها معايير مشتركة توجه السلوك.

جـ . صورة الدولة لدى الأخرى تجعل بعض الخيارات مقبولة وأخرى مستبعدة.

د . الفاعلون غير الرسميين، كالجامعات ومراكز الفكر والطلبة، يسهمون في بناء الإدراك المتبادل.

2. أهم رواد النظرية: ألكسندر وندت، نيكولاس أونف، بيتر كاتزنشتاين.

3. التطبيق في الدراسة: ظهرت البنائية في كثافة الزيارات رفيعة المستوى، وتبادل رسائل التهنئة في الذكرى الأربعين للعلاقات، وإقامة منتدى مراكز الفكر، والتبادل التعليمي والثقافي، وهي أدوات صنعت صورة متبادلة إيجابية حافظت على زخم الشراكة رغم الضغوط الدولية.

---

[15] Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton University Press, 1984, Princeton, pp. 175

[16] Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, 1999, Cambridge, pp. 796

المحور الثاني: ملامح الشراكة الاستراتيجية الإماراتية الصينية وتحدياتها

1- تُعد العلاقات الإماراتية الصينية من أكثر العلاقات الخليجية الآسيوية نمواً واستمرارية، إذ لم تقتصر على التجارة، رغم أن الاقتصاد يمثل أحد أعمدتها الأساسية، بل أصبحت تتضمن منظومة واسعة من التعاون في الطاقة التقليدية والمتجددة، والاستثمار، والموانئ والخدمات اللوجستية، والتمويل، والتكنولوجيا المتقدمة، والطيران والسياحة والتعليم والثقافة، إلى جانب التنسيق السياسي.

2- برزت الصين كشريك رئيسي في مسيرة التنويع الاقتصادي الإماراتية، وبرزت الإمارات كشريك رئيسي في سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، مما يستوجب تحليل ملامح هذه الشراكة في مجالاتها المختلفة، ورصد التحديات التي قد تؤثر في استدامتها، وفيما يلي تحليل لأبرز هذه الملامح:

أولاً: الملامح السياسية والدبلوماسية:

1. تتسم العلاقة بدرجة عالية من الاستمرارية والتواصل بين القيادتين؛ فقد تعددت زيارات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى الصين في أعوام 2009م و2012م و2015م و2019م و2022م و2024م، وزار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الصين في أبريل 2019م، كما تعددت زيارات وزير الخارجية، ويعكس هذا التراكم أن العلاقة تستند إلى إرادة سياسية على أعلى مستوى[17].

2. تبادل الرئيسان في ديسمبر 2024م رسائل التهنئة بمناسبة مرور أربعين عاماً على العلاقات، وأكد الرئيس الصيني استعداده لدفع الشراكة الاستراتيجية الشاملة إلى مستوى أعلى، ثم أكدت المشاورات الوزارية في ديسمبر 2025م أهمية تنفيذ التفاهمات التي توصل إليها القائدان، واتفق الجانبان على توسيع التعاون في الاقتصاد والاستثمار والطاقة والمياه والبنية التحتية والبحث العلمي ومكافحة الإرهاب والتعليم والسياحة والطيران[18].

ثانياً: الملامح الاقتصادية والتجارية:

1- تمثل العلاقات التجارية المؤشر الأوضح على قوة الشراكة؛ فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين وفق البيانات الإماراتية نحو (82) مليار دولار عام 2023م، وارتفع بنحو (800) ضعف منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية، وفي النصف الأول من عام 2024م تجاوزت تجارة الإمارات مع الصين (42.4) مليار دولار، واستحوذت الصين على نحو (11.2%) من التجارة غير النفطية للإمارات، لتكون شريكها التجاري الأول[19].

2- تضع البيانات الصينية الرسمية إجمالي التجارة الثنائية عام 2024م عند (101.8) مليار دولار، منها قرابة (65.6) مليار دولار صادرات صينية إلى الإمارات و(36.2) مليار دولار واردات منها، وتصف وزارة الخارجية الصينية الإمارات بأنها أكبر سوق للصادرات الصينية وثاني أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط[20]، ويعود الاختلاف بين الأرقام الإماراتية والصينية إلى اختلاف منهجية احتساب التجارة الكلية والتجارة غير النفطية.

3- اتفق البلدان على هدف رفع حجم التجارة إلى (200) مليار دولار بحلول عام 2030م، وقد اقتربت التجارة غير

---

[17] المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي، مرجع سابق.

[18] وزارة الخارجية الإماراتية، Abdullah bin Zayed, Chinese Foreign Minister Affirm Depth of Comprehensive Strategic Partnership، 13 ديسمبر 2025، الإمارات العربية المتحدة.
https://www.mofa.gov.ae (22Oct 2026)

[19] وزارة الخارجية الإماراتية، بيانات العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، 2024، موقع وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة.
https://www.mofa.gov.ae (.Oct 2026 ..)

[20] وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، China and the United Arab Emirates (بيانات العلاقات الثنائية)، 2025، موقع وزارة الخارجية الصينية، الصين.
https://www.fmprc.gov.cn (21Oct 2026)

النفطية من (50) مليار دولار في النصف الأول من عام 2025م بنمو بلغ (15.6%) مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق[21].

ثالثاً: الملامح الاستثمارية والمالية:

1. أخذت العلاقة تنتقل تدريجياً من التبادل التجاري إلى الاستثمار طويل المدى؛ فقد ارتفعت الاستثمارات الإماراتية في الصين بنحو (95%) خلال عام 2023م لتبلغ قرابة (4.5) مليار دولار، بينما بلغت الاستثمارات الصينية في الإمارات نحو (9) مليارات دولار بنهاية العام نفسه، ما جعل الصين ثالث أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات[22].

2. جُددت اتفاقية مبادلة العملات بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبنك الشعب الصيني في 28 نوفمبر 2023م بقيمة (18) مليار درهم، أي ما يعادل (35) مليار يوان، لمدة خمس سنوات، ووقع المصرفان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في العملات الرقمية للبنوك المركزية، بما يكشف تقدم العلاقة نحو بنية مالية تدعم استخدام العملات الوطنية والمدفوعات الرقمية العابرة للحدود[23].

رابعاً: ملامح التعاون في مجال الطاقة:

1. تظل الطاقة ركناً أساسياً في الشراكة؛ فالصين من أكبر مستهلكي الطاقة عالمياً، والإمارات منتج رئيسي يتمتع بقدرة عالية على ضمان الإمدادات، وقد استوردت الصين عام 2024م نحو (35.5) مليون طن من النفط الخام الإماراتي، وكانت الإمارات سادس أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين[24].

2. لم تعد العلاقة في الطاقة تقتصر على النفط؛ إذ أصبحت الطاقة المتجددة والنظيفة جزءاً متزايداً من الحوار الاقتصادي، وخلال زيارة أبريل 2026م جرت مناقشة فرص التعاون مع قيادات شركات صينية كبرى في الطاقة النظيفة والبتروكيماويات وسلاسل الإمداد[25].

خامساً: الملامح التكنولوجية والعلمية:

1- يمتد التعاون في المرحلة الحالية إلى التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد الرقمي والإلكترونيات والأدوية الحيوية والبحث العلمي، وقد التقى ولي عهد أبوظبي في أبريل 2026م رؤساء شركات صينية كبرى تعمل في هذه القطاعات، وضم الوفد الإماراتي مسؤولين في الاستثمار والصناعة والتكنولوجيا والتجارة، بما يكشف أن إدارة العلاقة اتخذت طابعاً مؤسسياً متعدد القطاعات[26].

---

[21] وكالة أنباء الإمارات (وام)، مرجع سابق.

[22] وزارة الاقتصاد والسياحة، بيانات العلاقات التجارية والاستثمارية الإماراتية الصينية لعامي 2024 و2025، موقع وزارة الاقتصاد والسياحة، الإمارات العربية المتحدة.

[23] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، CBUAE and People's Bank of China Renew Bilateral Currency Swap Agreement and Sign a Memorandum of Understanding on Digital Currency Development، 28 نوفمبر 2023، الإمارات العربية المتحدة. https://www.centralbank.ae (22 Oct 2026)

[24] وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق.

[25] وكالة أنباء الإمارات (وام)، Crown Prince of Abu Dhabi Meets with Chairmen of Leading Chinese Companies، 14 أبريل 2026، الإمارات العربية المتحدة. https://www.wam.ae (22Oct 2026)

[26] عبد الغاني دندان، استكشاف مستقبل العلاقات الصينية العربية في الخليج: إلى أين تتجه البوصلة الاستراتيجية؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص ص 87-104.

2- يمثل هذا التحول نقلة من الاستفادة من الميزة النسبية التقليدية لكل دولة، أي الطاقة مقابل السلع المصنعة، إلى الإنتاج المشترك للقيمة والمعرفة، وهو المسار الذي تعول عليه الإمارات في تسريع تحولها الصناعي والتكنولوجي.

سادساً: الملامح الثقافية والتعليمية والسياحية:

1. أصبحت الحركة البشرية عاملاً مكملاً للعلاقات الاقتصادية؛ إذ استقبلت الإمارات أكثر من مليون سائح صيني خلال عام 2024م، ووصل عدد الرحلات الجوية المباشرة بين الدولتين إلى أكثر من (110) رحلات أسبوعياً، وهو ما يخلق طبقة اجتماعية للعلاقة تتجاوز التفاعلات الحكومية[27].

2. شهد عام 2024م سلسلة من الفعاليات الثقافية والفكرية بمناسبة الذكرى الأربعين، منها مشاركة الصين ضيف شرف في فعاليات مرتبطة بمهرجان أبوظبي، وعقد أول منتدى إماراتي صيني لمراكز الفكر في بكين في سبتمبر 2024م بمشاركة أكثر من مئة خبير[28]، كما التقى ولي عهد أبوظبي الطلبة الإماراتيين الدارسين في جامعات بكين، مؤكداً دورهم في بناء جسور المعرفة بين المجتمعين.

سابعاً: تحديات الشراكة الاستراتيجية:

1. المنافسة الأمريكية الصينية: تجاوزت المنافسة بين القوتين التجارة إلى أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والاتصالات وسلاسل الإمداد، وهو ما يضع الإمارات أمام معادلة دقيقة بين شراكاتها المتقدمة مع الولايات المتحدة وشراكتها الاقتصادية الرئيسية مع الصين، ويجعل نجاح سياستها مرهوناً بقدرتها على الفصل النسبي بين مجالات التعاون[29].

2. العلاقات الصينية الإيرانية: ترتبط الصين بعلاقات اقتصادية واستراتيجية مع إيران، وهو عامل مؤثر في مستقبل الشراكة، غير أنه قد يمثل فرصة إذا استطاعت بكين توظيف علاقاتها المتوازنة مع أطراف المنطقة لدعم خفض التصعيد، لأن أمن الممرات البحرية والتجارة مصلحة مشتركة للبلدين[30].

3. هيكل العلاقات الاقتصادية: لا يعني ارتفاع الأرقام التجارية بالضرورة تكاملاً عميقاً إذا ظل جانب كبير من التجارة قائماً على تصدير الطاقة واستيراد المنتجات المصنعة، ومن ثم تقاس المرحلة المقبلة بنمو الاستثمار المتبادل ونقل المعرفة وتأسيس المشروعات المشتركة[31].

من خلال تحليل ملامح الشراكة الاستراتيجية الإماراتية الصينية ظهرت النظرية الليبرالية الجديدة في تحول المصالح التجارية والاستثمارية والمالية إلى أطر مؤسسية ترفع كلفة التراجع عن الشراكة، وظهر ذلك جلياً في اتفاقية مبادلة العملات ومذكرات التفاهم وتنامي الاستثمارات المتبادلة، كما ظهرت النظرية البنائية في دور الزيارات المتكررة والتبادل الثقافي والتعليمي ومنتديات الفكر في بناء صورة متبادلة إيجابية، غير أن التحديات تكشف أن الشراكة انتقلت إلى مستوى يجعلها أكثر اتصالاً بالقضايا الاستراتيجية العالمية، وكلما توسعت أصبحت إدارتها أكثر تعقيداً.

---

[27] وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مرجع سابق.

[28] وزارة الخارجية الإماراتية، UAE Embassy in Beijing Hosts the First UAE–China Think Tank Forum، سبتمبر 2024، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mofa.gov.ae (22Oct 2026)

[29] Mohammed Bin Huwaidin, op. cit., pp. 88-101.

[30] Mohammed Bin Huwaidin, "China's Strategic Partnership with the UAE: Foundation and Prospects", Comparative Strategy, Vol. 41, No. 3, 2022, pp. 296-313.

[31] محمد تركي السديري، العلاقات الخليجية–الصينية، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، مركز الخليج للأبحاث، 2016، الرياض، ص 18

المحور الثالث: سيناريوهات المستقبل والملامح الرئيسية للاستراتيجية المقترحة

في سياق التحليل السابق كان لابد من استشراف مستقبل العلاقات الإماراتية الصينية حتى عام 2035م، استناداً إلى ثلاثة متغيرات حاكمة: مسار التنافس الأمريكي الصيني، واستقرار البيئة الإقليمية، وقدرة الطرفين على نقل العلاقة من التجارة إلى الإنتاج المشترك، ثم تقديم الملامح الرئيسية لاستراتيجية مقترحة لإدارة الشراكة:

أولاً: سيناريوهات مستقبل العلاقات حتى عام 2035م:

1. سيناريو «الشراكة الاستراتيجية المتقدمة»: يفترض استمرار العلاقات في مسار تصاعدي سريع، يتحقق فيه هدف رفع التجارة إلى (200) مليار دولار بحلول عام 2030م، مع دخول الشركات الصينية بصورة أوسع في الصناعة المتقدمة والطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية، وتوسع الصناديق الإماراتية داخل السوق الصينية، ويتوقف تحققه على بيئة دولية تسمح بالتعاون عبر الكتل الكبرى[32].

2. سيناريو «الشراكة المتوازنة والمحكومة»: وهو الأرجح، وفيه تستمر العلاقات في النمو بصورة انتقائية ومحسوبة؛ فتتوسع التجارة والطاقة والاستثمار والسياحة واللوجستيات، بينما تخضع بعض المجالات التكنولوجية الحساسة لضوابط أدق بفعل التنافس الدولي، دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع الشراكة[33].

3. سيناريو «التباطؤ نتيجة الاستقطاب الدولي»: يفترض تصاعد المنافسة إلى قيود واسعة على التعاون التكنولوجي والاستثماري، أو اضطرابات إقليمية تمس التجارة والممرات البحرية، غير أن اتساع قاعدة المصالح يجعل فك الارتباط الكامل مكلفاً، فتكون النتيجة الأرجح إعادة ضبط العلاقة لا إنهاءها.

4. سيناريو «الشراكة الابتكارية»: وهو الأكثر طموحاً، ويفترض أن تتجاوز الإمارات دور السوق والمركز اللوجستي لتصبح منصة إقليمية للمشروعات الصينية في الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة والتمويل الرقمي والتكنولوجيا الحيوية، مقابل توسع المؤسسات الإماراتية داخل الصين وشرق آسيا[34].

ثانياً: الملامح الرئيسية للاستراتيجية المقترحة:

1. الهدف الاستراتيجي: الانتقال بالعلاقات من «الشراكة التجارية» إلى «الشراكة الابتكارية» بحلول عام 2035م، بحيث تقاس الشراكة بما تنتجه من مشروعات مشتركة عالية القيمة المضافة، لا بحجم التجارة وحده.

2. المبادئ الحاكمة: التنويع الذكي للشركاء دون انحياز كامل، والفصل النسبي بين مجالات التعاون المفتوحة والمجالات الحساسة، وتقديم القيمة المضافة على الحجم، والطابع المؤسسي في إدارة العلاقة.

3. سياسات في المجال السياسي والمؤسسي:

أ . اعتماد «الإطار الاستراتيجي الإماراتي الصيني 2035» يتضمن أهدافاً كمية ونوعية محددة للتعاون السياسي والاقتصادي والاستثماري والعلمي، ومؤشرات متابعة سنوية.

ب . إنشاء «مجلس الأعمال الإماراتي الصيني للقطاعات المستقبلية» يتولى متابعة مذكرات التفاهم وتحويلها إلى مشروعات تنفيذية بجداول زمنية واضحة.

---

[32] سارة محمود غزال، مرجع سابق، ص ص 425–455.

[33] عبد الغاني دندان، مرجع سابق، ص ص 87–104.

[34] Noura A. Alhamar, The UAE and Its Critical Role in China's Geopolitical and Strategic Ambitions, Master's Thesis, Institute of International and Civil Security, Khalifa University, 2024, Abu Dhabi, p. 15

4. سياسات في المجال الاقتصادي والاستثماري:

أ . سياسة «القيمة قبل الحجم» بتوجيه هدف (200) مليار دولار نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وزيادة الصادرات الإماراتية غير النفطية إلى السوق الصينية.

ب . مبادرة «صندوق الشراكة الابتكارية» بإنشاء صندوق استثماري إماراتي صيني مشترك لتمويل المشروعات في الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية والفضاء والصناعات المتقدمة.

جـ . مبادرة «جسر الشركات الصغيرة والمتوسطة» لدعم دخول الشركات الإماراتية الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الصينية، وعدم قصر العلاقات الاقتصادية على الشركات الكبرى.

د . سياسة «المحور اللوجستي للحزام والطريق» بتعزيز التكامل بين الموانئ والمناطق الحرة الإماراتية وشبكات التجارة الصينية، بما يرسخ مكانة الإمارات مركزاً إقليمياً للمبادرة.

5. سياسات في المجال المالي والتكنولوجي:

أ . التوسع في تسوية المعاملات بالعملات الوطنية حين يكون ذلك مجدياً اقتصادياً، ودعم التعاون في العملات الرقمية والمدفوعات العابرة للحدود.

ب . سياسة «التوطين المعرفي» بربط الاستفادة من الخبرات الصينية في الصناعة والتكنولوجيا ببناء قدرات وطنية قادرة على تطوير التكنولوجيا لا استخدامها فقط، مع وضع أطر تنظيمية واضحة للتعاون في الذكاء الاصطناعي والبيانات.

6. سياسات في المجال الثقافي والتعليمي:

أ . مبادرة «جيل الجسر» بالتوسع في تعليم اللغة الصينية في الإمارات والعربية في الصين، وزيادة المنح وبرامج التبادل الطلابي والأكاديمي.

ب . إطلاق «برنامج البحث المشترك للعلوم المستقبلية» بين الجامعات ومراكز البحث في البلدين في الذكاء الاصطناعي والطاقة والاستدامة.

هذه الملامح تمثل نقلة في طريقة إدارة الشراكة، من منطق تراكم الاتفاقيات إلى منطق قياس عوائدها، وتستهدف تحويل العلاقة مع الصين إلى رافعة للتنويع الاقتصادي والتحول التكنولوجي، مع الحفاظ على شبكة الشراكات الإماراتية المتعددة.

الخلاصة:

في ضوء تحليل العلاقات الاستراتيجية الإماراتية الصينية يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات، مع الإشارة إلى أن زيارتَي مايو 2024م وأبريل 2026م قد أسهمتا في نقل العلاقة إلى مرحلة التعميق النوعي، إلا أن تحليل مسارها يكشف عن حقائق جوهرية، وهي:

1. أن العلاقة لم تكن نتيجة ظرف سياسي مؤقت أو مصلحة اقتصادية منفردة، بل نتاج تراكم مرحلي جعل كل مرحلة تضيف إلى سابقتها؛ فالتجارة مهدت للثقة السياسية، والثقة وفرت غطاءً للاستثمار، والاستثمار فتح الطريق إلى التكنولوجيا والصناعة.

2. أن العلاقة انتقلت من «كثافة كمية» إلى «تحول نوعي»؛ فالأكثر دلالة من ارتفاع التجارة هو اتساعها إلى التمويل الرقمي والبحث العلمي والطاقة النظيفة والاستثمار طويل الأجل.

3. أن السلوك الإماراتي تجاه الصين أقرب إلى «التنويع الذكي للشركاء» منه إلى التحوط التقليدي، وهو ما يجعل العلاقة نموذجاً لـ«الشراكة الاستراتيجية المرنة».

4. أن التحديات التي تواجه الشراكة لا تعكس هشاشتها بقدر ما تعكس انتقالها إلى مستوى أكثر اتصالاً بالقضايا الاستراتيجية العالمية، وفي مقدمتها التنافس الأمريكي الصيني.

5. أن سيناريو «الشراكة المتوازنة والمحكومة» هو الأرجح حتى عام 2035م، مع إمكانية الانتقال إلى «الشراكة الابتكارية» إذا استمرت الإرادة السياسية وتوسعت الاستثمارات في التكنولوجيا والصناعة والبحث العلمي.

6. أن المؤشر الحاكم لمستقبل العلاقة لن يكون حجم التجارة وحده، بل ما تنجح الدولتان في تأسيسه من مشروعات مشتركة ومراكز بحث وتطوير واستثمارات صناعية.

وعليه، فإن المرحلة المقبلة تتطلب من صانع القرار الإماراتي متابعة دقيقة لتنفيذ مذكرات التفاهم وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية، والاستعداد لسيناريوهين: إما الانتقال إلى الشراكة الابتكارية إن سمحت البيئة الدولية، أو إعادة ضبط مجالات التعاون إن اشتد الاستقطاب بين القوى الكبرى.

قائمة المراجع

عماد قدورة، موقع دول الخليج العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مجلة سياسات عربية، المجلد 11، العدد 63، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، الدوحة، ص ص 1–20.

Imad Kaddoura, The Place of the Arab Gulf States in China’s Belt and Road Initiative, Arab Policies, vol. 11, no. 63, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2023, pp. 1–20.

محمد عبدالله حمد السهيل، دور العوامل السياسية في تعزيز العلاقات الصينية الخليجية: دراسة تحليلية، مجلة الاستواء، العدد 25، 2023، ص ص 145–187.

Mohammed Abdullah Hamad Al Suhail, The Role of Political Factors in Strengthening China–Gulf Relations: An Analytical Study, Al-Istiwa Journal, no. 25, 2023, pp. 145–187.

محمد بن هويدن، الصقر والتنين: العلاقات الصينية–الخليجية من غرباء إلى شركاء، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2025، أبوظبي، ص 12

Mohammed Bin Huwaidin, The Falcon and the Dragon: China–Gulf Relations from Strangers to Partners, 1st ed., Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2025, p. 12.

Moza K. Alnuaimi, Analyzing the Current Relationship between the UAE and China: Strategic Hedging or Diversification of Partners?, Master's Thesis, Khalifa University, 2020, Abu Dhabi, p. 741

Mohammed Bin Huwaidin, "UAE's Balancing Strategy Between the United States and China", Middle East Policy, Vol. 31, No. 1, 2024, pp. 88-101.

صلاح مصلح أبو ختلة، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: مبادرة الحزام والطريق، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 8، 2023، ص 122

Salah Musleh Abu Khatla, Chinese Foreign Policy toward the Gulf Cooperation Council States: The Belt and Road Initiative, Humanities & Natural Sciences Journal, vol. 4, no. 8,

2023, p. 122.

سارة محمود غزال، مسوغات التحرك الاستراتيجي الصيني في ظل مبادرة الحزام والطريق: الشرق الأوسط أنموذجاً، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 27، 2025، بغداد، ص ص 425–455.

Sara Mahmoud Ghazal, Rationales for China's Strategic Engagement under the Belt and Road Initiative: The Middle East as a Case Study, Journal of the College of Law and Political Science, Al-Iraqia University, no. 27, Baghdad, 2025, pp. 425–455.

قاسم محمد عبد علي، عباس فاضل علوان، العلاقات الصينية–الخليجية للمدة بين عامي 2001–2012، مجلة المعهد، العدد 10، 2022، ص ص 79–100.

Qasim Mohammed Abd Ali and Abbas Fadhil Alwan, China–Gulf Relations, 2001–2012, Al-Ma'had Journal, no. 10, 2022, pp. 79–100.

المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي، ولي عهد أبوظبي يختتم زيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية، 14 أبريل 2026، موقع المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mediaoffice.abudhabi (17.Oct 2026)

Abu Dhabi Media Office, Crown Prince of Abu Dhabi Concludes an Official Visit to the People's Republic of China, 14 April 2026, Abu Dhabi Media Office website, United Arab Emirates.

https://www.mediaoffice.abudhabi (17.Oct 2026)

وزارة الخارجية الإماراتية، البيان المشترك بشأن تأسيس علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، يوليو 2018، موقع وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mofa.gov.ae (17Oct 2026)

UAE Ministry of Foreign Affairs, Joint Statement on the Establishment of a Comprehensive Strategic Partnership between the United Arab Emirates and the People's Republic of China, July 2018, Ministry of Foreign Affairs website, United Arab Emirates.

https://www.mofa.gov.ae (17Oct 2026)

الموقع الرسمي لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، UAE, China Presidents Meet in Beijing to Discuss Longstanding Strategic Ties، 30 مايو 2024، الإمارات العربية المتحدة.

URL (.Oct 2026 ..)

Official Website of His Highness Sheikh Mohamed bin Zayed Al Nahyan, UAE, China Presidents Meet in Beijing to Discuss Longstanding Strategic Ties, 30 May 2024, United Arab Emirates.

URL (.Oct 2026 ..)

وكالة أنباء الإمارات (وام)، UAE–China Business Promotion Conference Explores Strengthening Strategic Partnerships in Trade and Investment، 13 أبريل 2026، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.wam.ae (18Oct 2026)

Emirates News Agency (WAM), UAE-China Business Promotion Conference Explores Strengthening Strategic Partnerships in Trade and Investment, 13 April 2026, United Arab

Emirates.

https://www.wam.ae (18Oct 2026)

Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton University Press, 1984, Princeton, pp. 175

Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, 1999, Cambridge, pp. 796

وزارة الخارجية الإماراتية، Abdullah bin Zayed, Chinese Foreign Minister Affirm Depth of Comprehensive Strategic Partnership، 13 ديسمبر 2025، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mofa.gov.ae (22Oct 2026)

UAE Ministry of Foreign Affairs, Abdullah bin Zayed, Chinese Foreign Minister Affirm Depth of Comprehensive Strategic Partnership, 13 December 2025, United Arab Emirates.

https://www.mofa.gov.ae (22Oct 2026)

وزارة الخارجية الإماراتية، بيانات العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، 2024، موقع وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mofa.gov.ae (.Oct 2026 ..)

UAE Ministry of Foreign Affairs, Bilateral Relations Data for the United Arab Emirates and the People’s Republic of China, 2024, Ministry of Foreign Affairs website, United Arab Emirates.

https://www.mofa.gov.ae (.Oct 2026 ..)

وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، China and the United Arab Emirates (بيانات العلاقات الثنائية)، 2025، موقع وزارة الخارجية الصينية، الصين.

https://www.fmprc.gov.cn (21Oct 2026)

Ministry of Foreign Affairs of the People’s Republic of China, China and the United Arab Emirates (Bilateral Relations Data), 2025, Chinese Ministry of Foreign Affairs website, China.

https://www.fmprc.gov.cn (21Oct 2026)

وزارة الاقتصاد والسياحة، بيانات العلاقات التجارية والاستثمارية الإماراتية الصينية لعامي 2024 و2025، موقع وزارة الاقتصاد والسياحة، الإمارات العربية المتحدة.

Ministry of Economy and Tourism, UAE–China Trade and Investment Relations Data for 2024 and 2025, Ministry of Economy and Tourism website, United Arab Emirates.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، CBUAE and People's Bank of China Renew Bilateral Currency Swap Agreement and Sign a Memorandum of Understanding on Digital Currency Development، 28 نوفمبر 2023، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.centralbank.ae (22 Oct 2026)

Central Bank of the United Arab Emirates, CBUAE and People's Bank of China Renew Bilateral Currency Swap Agreement and Sign a Memorandum of Understanding on Digital

Currency Development, 28 November 2023, United Arab Emirates.

https://www.centralbank.ae (22 Oct 2026)

وكالة أنباء الإمارات (وام)، Crown Prince of Abu Dhabi Meets with Chairmen of Leading Chinese Companies، 14 أبريل 2026، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.wam.ae (22Oct 2026)

Emirates News Agency (WAM), Crown Prince of Abu Dhabi Meets with Chairmen of Leading Chinese Companies, 14 April 2026, United Arab Emirates.

https://www.wam.ae (22Oct 2026)

عبد الغاني دندان، استكشاف مستقبل العلاقات الصينية العربية في الخليج: إلى أين تتجه البوصلة الاستراتيجية؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص ص 87–104.

Abdelghani Dendan, Exploring the Future of Sino-Arab Relations in the Gulf: Where Is the Strategic Compass Pointing?, Journal of Legal and Political Research, vol. 9, no. 1, 2024, pp. 87–104.

وزارة الخارجية الإماراتية، UAE Embassy in Beijing Hosts the First UAE–China Think Tank Forum، سبتمبر 2024، الإمارات العربية المتحدة.

https://www.mofa.gov.ae (22Oct 2026)

UAE Ministry of Foreign Affairs, UAE Embassy in Beijing Hosts the First UAE-China Think Tank Forum, September 2024, United Arab Emirates.

https://www.mofa.gov.ae (22Oct 2026)

Mohammed Bin Huwaidin, "China's Strategic Partnership with the UAE: Foundation and Prospects", Comparative Strategy, Vol. 41, No. 3, 2022, pp. 296-313.

محمد تركي السديري، العلاقات الخليجية–الصينية، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، مركز الخليج للأبحاث، 2016، الرياض، ص 18

Mohammed Turki Al-Sudairi, Gulf–China Relations, Studies and Research Papers Series, Gulf Research Center, Riyadh, 2016, p. 18.

Noura A. Alhamar, The UAE and Its Critical Role in China's Geopolitical and Strategic Ambitions, Master's Thesis, Institute of International and Civil Security, Khalifa University, 2024, Abu Dhabi, p. 15